



بودكاست تسابسسو

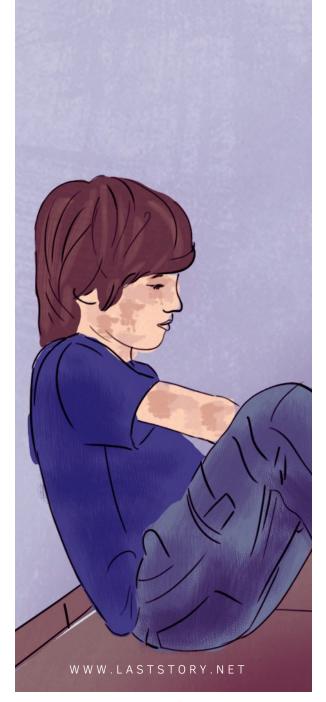
Podcast taboo



مع: مادلین شقلیه



بودكاست اجتماعي يناقش القضايا الحساسة في المجتمع الفلسطيني، يمكنكم الاستماع إلى الحلقات عبر قناتنا على تطبيق ساوند كلاود.





مجلة إلكترونية تصدر عن منصة آخر قصة الإعلامية المستقلة

رئيس التحرير فادي جمال الحسني

مدير التحرير نجلاء السكافي

> رسومات آلاء الجعبرى

> > تصميم منار الكرد

(5) וلعدد



كتىت: رشا أبو جلال

"الطلاق مقابل التنازل عن كافة حقوقها الشرعية"، شرط تعجيزي وضعه زوج ميرفت محمد (29 عامًا) أمام موافقته على الطلاق، بعدما أرسلها إلى بيت والدها بغيَّة إنهاء حياتهم الزوجية فيماً فضَّل تعليّق حياتها، مستغلاً حقه في الولاية وتسريح الزوجة؛ تهربًا من دفع مستحقاتها المالية المترتبة عليه بعد الطلاق.

وحتى لا تبقى ميرفت (اسم مستعار) معلقة، عليها أن تتنازل عن حقها الشرعي والذي تقدر قيمته بـ 6 آلاف دينار أردني، وهو مجموع المهر المؤخر، بالإضافة إلى "عفش البيت".

ورغم تجربة ميرفت في الزواج التي وصفتها بـ "المريرة" على إثر تعنيف زوجها المستمر لها؛ إلا أنِّها كانت تميل كثيرًا إلى التحمل وعدم العودة إلى منزل عائلتها، من أجل منح طفليها حنان (4 أعوام) ورائد (7 أعوام) فرصةً للعيش في ظلِّ أبويهما إلى أن قررَ زوجها إنهاء هذه العلاقة الزوجيةَ بارسالها لبيت أهلها دونما الحصول على ورقة طلاق. لقاءَ فعل زوجها، ترفض ميرفت التنازل عن حقوقها الشرعية والقانونية مقابل الطلاق، تقول لـ "آخر قصَّة"، "هذه الحقوق خصصها الشرع للمرأة عند طلاقها من أجل مساعدتها على بدءٍ حياة جديدة عن طريق فتح مشروع صغير يُعيلها، أو إكمال دراستها الجامعية وخلافه".

> ميرفت هي واحدة من عشرات النساء اللاتي تُركن مُعلّقات، إذ يُعيدهن أزواجهن إلى منازل آبائهن بقصد الانفصال لكن دون تطليقهن؛ للتهرب من إيفاء الحقوق المالية المترتبة على الطلاق.

> وتعيش النساء في هذه الحالة. تجربة قاسية قد تستمر لسنوات يواجهن فيها حرمانًا من حقوقهن مثل بدء حياة جديدة أو الزواج من آخر، دون رادع قانوني، فالقانون الذي يُمكن النساء من رفع دعوى ً تفريق للضرر من الشقاق والنزاع ضدُّ أزواجهن _وهي دعوي قضائية تمنح المرأة الحق بطلب الطلاق أمام قاضٍ شرعي حتى في حال رفض الزوج الطلاق_ لا يجعلها تحظى بحقوقها كاملة، وفق آراء مختصون.

وقد بلغ عدد قضايا التفريق التي نظرت فيها المحاكم الشرعية بقطاع غزة منذ مطلع العام الجاري نحو 480 قَضيّة، وفق نائب رئيس محكمة الاستئناف الشيخ عمر

بالعودة الى مبرفت، فقد تحدثت "آخر قصَّة" مع زوجها ويدعى "ياسر" وهو شاب حاصل على شهادة جامعية وعاطل عن العمل، إذ برر عدم منح زوجته الطلاق إلى سوء الأوضاع المعيشية والاقتصادية في ظلّ ارتفاع نسبة البطالة والفقر في القطاع وتدنى فرص الحصول على عمل؛ الأمر الذي يجعل من مسألة إيفاء زوجته حقوقها المالية أمراً خارح قدرته المالية.

وقال ياسر: "حياتي الزوجية مع ميرفت منتهية، ولكن لا أستطيع منحها الطلاق قبل التنازل عن حقوقها المالية، لأنه في حال طلقتها دون ذلك يمكنها مطالبتي بدفع أموال طائلة، وفي حال لم أدفع يمكنها سجني متى ما أرادت وهذا ما أحاول عدم توريط نفسي به".

رغم خياره بالإبقاء على زوجته معلّقة دون تطليقها؛ لكن ياسر لم يتردد بالزواج من أخرى ودفع تكاليف الزواج الثاني كاملةً؛ الأمر الذي يشير إلى أنّ تدهور الأوضاع المعيشية ما هي إلا ذريعة يتذرع بها العديد من الأزواج لعدم منح الزوجات حقوقهن بعد الطلاق.

وعلى النقيض من ميرفت كانت مرام (28 عامًا) التي قررت بنفسها العودة إلى بيت والدها مطالبةً بالطلاق وتاركةً زوجها بكامل ارادتها بسبب ادمانه على حبوب مخدِّرة وتحوله لوحش مفترس عندما يبحث عن المال، وإيداعه السجن ثلاث مرات. وقالت مرام (اسم مستعار) لـ"آخر قصة"، "حياتي الزوجية كانت

جحيمًا لا يُطاق وأنا غادرتها بإرادتي واختياري، بينما رفضَ الزوج الطلاق وأبقاني مُعلّقة على مدار عامين ونصف، حتى رفعِت دعوى التفريق، ولو لم أفعل ذلك لبقيت معلّقة لوقت أطول".

الخبير الاجتماعي والنفسي زهير ملاخة "يصعب على المرأة المعلّقة ممارسة حياتها بطريقة طبيعية في ظلّ هذا الوضع؛ الأمر الذي قد يتسبب بخلق أزمات نفسية لها، ستؤثر على سلوكياتها ودخولها في صدمات نفسية نتيجة عيشها في سجن يمتلك مفاتيحه الزوج، وفق تعبيره.



وقال ملاخة في سياق حديثه لـ"آخر قصة"، "إنّ القوة والحصانة التي يتمتع بهما الزوج في مسألة ولايته على الزوجة، قد يُسيء استخدامها البعض لتحطيم حياة زوحاتهن أو لإحبارهن على التنازل عن حقوقهن، والأكثر سوءً أنّ ذلك لا يتوقف عند الزوجة بل يمتد إلى الأبناء؛ ما يعنى تحطيم الأسرة بسبب عدم وجود "اطار قانونی أو محتمعی حامِ لها

وبحسب المادة رقم 132 من قانون الأحوال الشخصية لسنة 1976، يحق للزوجة طلب الطلاق عبر المحاكم الشرعية، في حال أثبتت إضرار الزوج بها. ووفق القانون يتوجب على القاضي أن يمنح الزوجين مهلة شهر أملاً بالمصالحة بينهما قبل الحكم .في القضية

لكن ما يجرى في أروقة المحاكم يُخالف ما حدده القانون من بنودٍ ومعايير للنظر في قضايا التفريق للشقاق والنزاع، وفق المحامي الشرعي محمد أبو عمرة الذي قال: "هناك خلل في تطبيق هذا القانون في المحاكم الشرعية، إذ تواجه النساء المعلّقات مشكلة إطالة أمد التقاضي لمدة قد تستمر إلى

عامين وأكثر، بسبب لجوء محامو الأزواج إلى حيلٍ وذرائع مختلفة أمام القضاة، لتأجيل النظر في هذه القضايا وتأخر النطق بالحكم".

كما أنّ القاضي لا يقضى للمرأة بالطلاق إلا في حال أثبتت تعرضها للضرر من علاقتها الزوجية وهو ما يواجهه الأزواج غالبًا بالنفي وجلب شهود زور مقابل المال؛ لإحباطِ ادّعاءاتً الزوجة، بحسب أبو عمرة، حيث أوضحَ أنّ ذلك يُجبر الزوجة في نهاية المطاف إلى اليأسِ من إمكانية حصولها على الخلاص، فتتجه إلى خيار التنازل عن حقوقها مقابل حصولها

وقال المحامي أبو عمرة "إذا ما نجت المرأة من هذه الشهادات الباطلة واستطاعت إثبات حقها، فإنَّ المحكمة لا تمنحها كامل حقوقها الشرعيّة كمطلقة بسبب مبادرتها هي بالطلاق، في هذه الحالة يُقدِّر القاضي مقدار الحقوق التي ستحصل عليها وهي عادةً ما تكون النصف أو أقل من ذلك؛ لهذا نرى أن القانون لا يُنصف المرأة بسبب عدم منحه إياها حقوقها الشرعية كمطلقة".

وتختلف قضايا التفريق في المحاكم الشرعية بقطاع غزة، إذ عدَّدَها نائب رئيس محكمة الاستئناف الشرعية الشيخ عمر نوفل، بدءًا بالتفريق لعدم الإنفاق، والتفريق للُهجرة والتعليق، إضافة إلى التفريق للنزاع والشقاق، وكذلك التفريق للغيبة والضرر، وأخرى.

وفي الوقت الذي أشار فيه نوفل إلى أنَّ قانون التفريق للضرر من الشقاق والنزاع، وُضِع من أجل إنصاف المرأة وكسر احتكار الرجل لمسألة طلاقها، مخالفًا بذلك رأى المحامي أبو عمرة، قالت مديرة مركز شؤون المرأة بغزة، آمال صيام، "إنَّ المجتمع الفلسطيني هو مجتمع ذكوري بطبعه، وهذا يعني أنَّ القوانين المعمول بها في قضايا الفصل بين الزوجين، تتناسب مع احتياجات الذكور أكثر من الإناث".

وترى صيام أنَّ ثمة خطوات يجب فعلها من أجل حماية وضمان حقوق المرأة المعلقة، إذ تطالب الجهاز القضائي الشرعي في فلسطين، بضرورة تسهيل إجراءات التقاضي للمرأة وتسريع البت في قضاياها، وتخصيص محاكم متخصصة للنظر في قضايا النساء المعلقات.

كما طالبت المجلس التشريعي الفلسطيني بسنّ قوانين تتناسب مع احتياجات المرأة، وألا تُبقيها معلّقة لسنوات حتى ضياع عمرها.

وهنا توجهت "آخر قصة" إلى رئيس اللجنة القانونية في المجلس التشريعي الفلسطيني، محمد فرج الغول، للتعرف على الدور الذي يمكن أن يلعبه البرلمان تجاه إنصاف النساء المعلقات، فقال: "نحن بصدد اعتماد قانون أصول المحاكمات الشرعية الذي يضمن حقوق الرجل والمرأة أمام المحاكم الشرعية بالقراءة الثانية بعد اعتماده بالقراءة الأولى سابقًا".

وبينما أفاد الغول أنّ القوانين المتعلقة بالمرأة أمام المحاكم الشرعية والمتوفرة اليوم بحاجة إلى تطور دائم، إلا أنَّه عدَّها كافية لضمان حق المرأة. كما بيِّن أنَّ المجلس التشريعي يراقب سير هذه القوانين ويعمل على تطويرها وفقاً للشرع الإسلامي.

سكان البيوت المتهالكة يقضون أوقاتًا عصيبة كل شتاء



كتبت: ميساء أبو زكري

تقطن ابتسام أبو نعيم (47 عامًا) مع عائلتها المكونة من سبعةِ أفراد في بيتِ لاهيا شمال قطاعٍ غزة، في بيتٍ من الصفيح ينخفض مستواه عن الشارع العام: ما يتسبب في غرقه بشكل موسمي. تقول أبو نعيم: "مع كل منخفض جوي وسقوط للمطر يغرق البيت فنهرب إلى بيتِ الجيران لنقي أنفسنا على الأقل ونترك البيت في الداخل بحالةٍ مزرية".

ولا تمتلك أسرة أبو نعيم مصدر رزق أو إعالة من أيِّ جهة. فربُّ البيت عاطل عن العمل. وهو حال العديد من السكان في قطاع غزة إذ بلغ عدد العاطلين عن العمل في فلسطين 378 ألفًا في الربع الأول من العام الحالي 2022. بواقع 244 ألف في قطاع غزة. بحسبٍ إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

وقد كان رب أسرة أبو نعيم يعمل سابقًا أعمالًا حرة كالزراعة أو البيع على الطرقات وفي الأسواق بدخلٍ لا يتجاوز 25 شيكلًا يوميًا (7 دولارات)، وهو ما لا يكفي لسدّ رمق العائلة أو توفير احتياجاتها الأساسيات؛ الأمر الذي يعني استحالة قدرتهم على ترميم البيت والحدّ من الكارثة التم بُقم كل شتاء.

ويُمثل قدوم فصل الشتاء في قطاع غزة تعاسة كبيرة بالنسبة للكثير من السكان الذين يقطنون في مساكنٍ متهالكة وظروف معيشيةٍ قاسية، لاسيما أولئك الذين يقيمون في المخيمات والمناطق الحدودية المهمشة.

في ظروفٍ مُشابهة، يعيش الأربعيني طارق اللوح من مخيم النصيرات مع زوجته وأطفاله الخمسة، في بيتٍ أسهمت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) في إنشاء جزء منه، وهو مسقوف بالنايلون فيما لا تتجاوز مساحته 70 مترًا تنفصل مرافقه عن بعضها ولكل منها مستواه وشكله الخاص، وفقا للجهة التي تبرعت في انشانه.

يقول اللوح في حديثٍ لـ "آخر قصّة" وقد بدا عليه الضجر من ضيقِ الحال، "أكره الشتاء بسبب المياه التي تُغرِق البيت ولا تترك زاوية فيه إلا تُصيبها. ويؤلمني قلبي على أطفالي وهم يقفون على حافة البيت أو طرفِ بيت أحد الجيران فرارًا من المطر ولكن ليس لدي حيلة".

تعيش عائلتي أبو نعيم واللوح أحوالاً مريرة في كل شتاء، نظرًا لظروفهم المادية الصعبة، ولا يتوقف الأمر عليهم بطبيعةِ الحال، إذ تبلغ نسبة الفقر في قطاعٍ غزة 53% بحسبِ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: ما يعني أنَّ أكثر من نصفِ السيكان يعيشون تحت مستوى الفقر.

على الرغم من أنَّ القانون الفلسطيني يحفظ للسكان جميعهم حقهم في توفر مسكنٍ ملائم وفق القانون الأساسي المعدل. في المادة (23) التي تنصّ على أنَّ "المسكن الملائم حق لكل مواطن، وتسعى السلطة الوطنية لتأمين المسكن لمن لا مأوى له".

لكن القانون الذي يرى أن المسكن حق لكل مواطن، يفتقد إلى التطبيق السليم، وفق ما قاله مدير عام الشؤون القانونية في المجلس التشريعي أمجد الأغا، مشيرًا إلى أنَّ العديد من المنازل لا تصلح أن تكون ملائمة للسكان.

وأوضح الأغا في سياق حديثه لـ"آخر قصة" أن توفير مساكن جيّدة للسكان أصحاب الحاجة والذين يفتقدون إلى مساكن ملائمة، يتطلب تمويلاً هائلًا، "فالبيوت في حالة تدمير مستمرة بفعل الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على القطاع وقصف الكثير من المباني" حسبما قال.

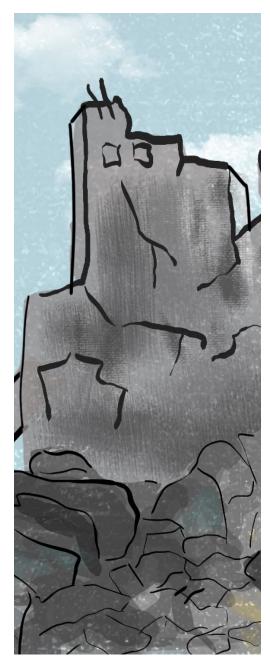
في المقابل، تعزو وزارة الحكم المحلي على لسان مدير دائرة الإشراف والمتابعة فيها سالم الصفدي، الظروف المعيشية القاسية التى يكابدها أصحاب البيوت منخفضة المستوى في فصل الشتاء، إلى البنية التحتية للطرق المتهالكة في قطاع غزة الناتجة عن العدوان الإسرائيلي المتكرر وتدمير الشوارع والممرات المائية التي تساعد على تصريف مياه الأمطار.

ثم عاد الصدفي وقال، إن الأمر يرجع أيضاً إلى ارتفاع منسوب معدل هطول الأمطار على غزة هذا العام، بنسبة خمسة مليمتر فيما كان يتراوح ما بين 2-3 مليمتر سنويًا، ولم تكن بلديات القطاع على استعدادٍ كافٍ بسبب قلَّة الإمكانيات المتوفرة لديها"، على حدِّ تعبيره. واشتكى من ضعف مصادر التمويل التي كانت تساعد وزارته على دعم البلديات من أجل مواجهة تحديات فصل الشتاء، لاسيما معالجة ترهل البنية التحتية.

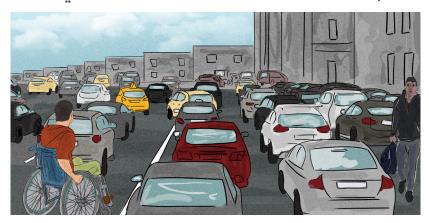
في الأثناء، قال محمد نصار مدير الدراسات والإحصاءات في وزارة التنمية الاجتماعية، في حديثه مع آخر قصة إن وزارته نفذت عمليات إنقاذ سريعة ومساعدات لـ 363 أسرة في مناطق متفرقة من القطاع، توزعت ما بين حالتين في خانيونس، و113 في محافظات الشمال، إضافة إلى 80 أسرة وسط قطاع غزة، وحالة واحدة في رفح، وأخيرًا 167 حالة في مدينة غزة.

وبجانب المساعدات التي قالت وزارة التنمية الاجتماعية إنها قدمتها، قال سمير الخطيب مدير الإمداد والتجهيز في جهاز الدفاع المدني، إنهم عملوا على إنقاذ (157) عائلة من مياه الأمطار التي تراكمت عليها، وذلك خلال المنخفضات الجوية القليلة الماضية من شتاء هذا العام.

ومما هو واضح، فإنّ الشتاء يأتي عاماً بعد أخر ليكشف سوءة الواقع، لاسيما عدم قدرة الجهات المسؤولة على توفير مساكن ملائمة وفقاً للقانون الفلسطيني، وهذا العجز في واقع الأمر يشكل تراجعاً عن قدرتها في صون وتطبيق القانون، غير أنها ترجع هذا التقصير إلى ضعف الإمكانات ومحدودية التمويل، وإلى أن يتحقق هذا الأمر ستبقى الأسر الفقيرة التي تعانى انعدام المساكن الآمنة تدفع ثمناً قاسياً كل شتاء.



أرقام صادمة: ما أسباب حوادث السير في غزة؟



كتبت: ميساء ابو زكري

في لحظةٍ مريرة سقطت من الذاكرة فقدت فيها أريح أبو طه (27 عامًا) أمها وقدمها. هي لم تُعد تذكر التفاصيل ولا كيف جرى ذلك الحادث. لكنها تعرف الآن حجم ما خسرت في حادثٍ سير بعدما فقدَ السائق سيطرته على مقود المركبة.

أثناء ذهاب الفتاة أبو طه رفقة ووالدتها إلى قاعةِ أفراح على طريق شارع صلاح الدين الرئيسي الذي يمتد من شمال قطاع غزة إلى جنوبه، اصطدمت سيارة كانت تسير بسرعة عالية بالمركبة التي تقودهم، وبدلاً من أن يغير السائق مساره توقف فجأة وحصل ما حصل، فيما

تبينَ لاحقًا أنّه لا يمتلك رخصة قيادة كما أنّ سيارته غير مرخصة.

على إثر هذه الحادثة ما زالت الفتاة تعاني مشاكل صحيّة في العظام وظروف نفسيّة قاسية بعد وفاة والدتها التي دخلت في غيبوبة لثلاثة أيام ثم فارقت الحياة بهذه الطريقة المُروّعة. فيما لم يقتصر الأمر على حالاتٍ محدودة في قطاع غزة، بل اتسع مؤخرًا ليصل عدد ووادث السير إلى 2461 حادثًا مروري نتج عنهم 53 حالة وفاة وزارة الداخلية والأمن الوطنى.



ومن هؤلاء الإصابات من تعطلت حياتهم، وأصبح الحادث يفصل بين زمنين في مسار حياتهم، كطارق حمد الذي خسر قدمه اليسرى قبل عامٍ ونصف، أثناء قيادته غزة بعدما صدمته سيارة تسير باتجاه مُخالف، يقول: "اختلفت الحياة كلها بعد الإصابة، لم أستطيع العمل في كثير من المجالات أو حتى قيادة سيارتي مرة أخرى، وأصبحت حالتي عائق كبير أمام مستقبلي سواء في فرص العمل أو الزواج".

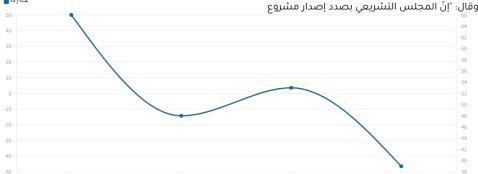
وفي ظِلَ الكثافة السكانية التي تُقدَر بـ 2.2 مليون نسمة يقطنون داخل القطاع، وضمن نطاق جغرافي لا تتجاوز مساحته 365 كم2، فإنّ الحوادث في استمرار دون توقف، حيثُ قدرت حالات الوفاة الناتجة عن حوادث السير 39 حالة خلال العام الحالي 2022.

صحيح أن الرقم الآنف يعطي مؤشراً على تراجع نسبة الوفيات الناتجة عن حوادث السير مقارنة بالأعوام الثلاثة الماضية لكن تظل النسبة مرتفعة نسبياً.

بشكلٍ قانوني يمنع قانون المرور الفلسطيني رقم (5) لسنة 2000 سير المركبات غير المرخصة. كما يتضح في المادة (13) التي تنصّ على أنّه "لا يجوز تسيير أية مركبة على الطريق انتهت مدة صلاحية سيرها المحددة في رخصتها إلا بعد تجديدها طبقًا لما ورد في هذا القانون". ووفقًا لمدير عام الشؤون القانونية في المجلس التشريعي أمجد الأغا، فإنّ قانون المرور مُطبق تطبيقًا سليمًا في قطاع غزة؛ لكنة أكّد على عدم وجود عقوبات صارهة للحدّ من زيادة حوادث السير في قطاع غزة.

قانون مرور لتعديل توحيد تراخيص السيارات ملاكي وأجرة. وذلك تخفيفًا من عبء التراخيص*.

ويتضَمَّن مشروع القانون الجديد عقوباتٍ صارمة. بحسب الأغا، الذي أشارَ إلى أنَّ هذه العقوبات تأتي في إطار ردع وتخويف السائقين للتخفيف من سرعة قيادتهم. وهي على شاكلة أسعار مخالفات مرتفعة. وسجن لسنوات، أو سحب المركبة التي يستقلها السائق لإشعارِ آخر. وغيرها، إذ تنفذها دائرة المرور العامة وشرطة المرور معاً.



ربما يأتي هذا القانون بعد زيادة عدد الوفيات الناتج عن حوادث السير في القطاع. والتي أرجعها مدير الإدارة العامة لشرطة المرور إبراهيم أبو جياب إلى مجموعة من الأسباب، وقال: "إنّ الكثير من الحوادث تعود بشكلٍ رئيسي للسرعة الزائدة في القيادة، بالإضافة إلى تهور المواطنين في عبور الطريق وتحديدًا الشوارع العامة: نظرًا لافتقادهم إجراءات السلامة المرورية".

وفي سياق تعزيز الثقافة المرورية، أوضح أبو جياب أنّ شرطة المرور تعمل جاهدة على توعية المواطنين من خلال التعاون مع دائرة الإرشاد في وزارة التربية والتعليم. ومؤسسات المجتمع المدني والعشائر لتعزيز التوعية بالثقافة العامة. وذلك بطرق عدة لم يذكر منها سوى مواقع التواصل الاجتماعي. إضافة إلى ما تقدم. قال أبو جياب: "تنعدم في قطاع غزة الأجهزة الخاصة بقياس سرعة السيارات (رادار) في الشوارع الرئيسية.

والتي تسهل على شرطة المرور الكشف عمن يُخالف السرعة المحددة، وهي بطبيعة الحال تساعد في التقليل من سرعة السائقين وفرض المخالفات عليهم، وبلا شك فإن توفرها سيساهم في تخفيف هذه المشكلة".

وفي واقع الأمر، فإن هناك سبباً أخريمكن استنتاجه. إلى جانب سرعة القيادة، وتهور المواطنين، وانعدام الثقافة المرورية، وكذلك عدم توفر أجهزة الرادار، ألا وهو أن الإدارة العامة لشرطة المرور تتحفظ على إتلاف السيارات القديمة التي مر عليها عقدين من الزمن فأكثر. وقد يكون ذلك أحد الأسباب التي تتسبب في الازدحام المروري، حيث بلغ عدد هذه السيارات 76 ألف مركبة متنوعة ما بين صغيرة وكبيرة وخاصة وعامة.

مارة ⇔ = 1000 مارة

وبرر أبو جياب عدم إتلاف شرطة المرور المركبات القديمة، بأنَّ الكثير من المواطنين يمتهنون قيادة السيارات، فقد أصبحت المهنة متاحة للجميع في ظلّ الظروف الاقتصادية المتردية وقلّة فرص العمل وارتفاع معدلات البطالة في القطاع الذي يعاني حصاراً منذ أكثر

من 15 عاماً. الأمر الذي جعل إدارة المرور تتغاضى عن وجود هذه المركبات وتزايدها المطرد في غزة. هذا التغاضي قد لا يبدو في محله. إذا ما اعتبرنا أن هذه المركبات قد تساهم في زيادة الازدحام المروري. وقد ينتج عنها حوادث سير متعددة.



قيود السفر تنقص فرحة مسيحي غزة بعيد الميلاد

كتىت: رىهام عىد الرحمن

تجلس السيدة الثمانينية هدى سابا، على أريكة داخل بيتها وسط مدينة غزة، تراقب حفيدها منتصر (34 عاماً) وهو يجهز شجرة عيد الميلاد، وتطالب الأخير بعدم نسيان استخدام القطن عوضاً عن الثلج.

السيدة سابا، مسيحية من الطائفة الأرثوذكسية ولدت في غزة، وتعيش وعائلتها طقوس أعياد الميلاد المجيدة داخل القطاع، وتستثمر ذلك في شرح طقوس أعياد الميلاد قديماً وكيف كانت تسافر إلى الضفة الغربية. تتنهد مطولاً ثم تقول "ساق الله على أيام زمان".

بيد أن حفيدها منتصر. قال إنه كان يفضل أن يحتفل بالعيد في كنيسة المهد ببيت لحم، على أن يقضي الوقت هنا في غزة.

ويأتي هذا العيد في ظلِّ منع سلطات الاحتلال الإسرائيلي، سفر 377 مواطناً مسيحياً من سكان غزة إلى الضفة. وذلك للوصول إلى الأماكن المقدسة في مدينتي القدس وبيت لحم والتي تفصلهم عنها بضع ساعات. للمشاركة في احتفالات عيد الميلاد المجيد. وفقاً للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.

ويتعارض حرمان المواطنين المسيحيين من السفر والوصول إلى أماكن العبادة لممارسة شعائرهم الدينية. مع العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وخاصة للمادة (18) التي تنص على حق كل إنسان في حرية الفكر والوجدان والدين، ويشمل ذلك حريته في التعبد، وإقامة الشعائر والممارسة والتعليم.

كذلك يعتبر حرمان المواطنين من ممارسة شعائرهم الدينية انتهاك للمادة (27) من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 التي تؤكد على أنَّ للأشخاص المحميين في جميع الأحوال حق الاحترام لأشخاصهم وشرفهم وحقوقهم العائلية. وعقائدهم الدينية وعاداتهم وتقاليدهم.

أمام هذه الانتهاكات، تشير الأرقام إلى تناقص عدد المسيحيين في قطاع غزة، إذ كان يبلغ عام 2014 نحو 5 المسيحيين في قطاع الصل العدد هذا العام إلى 1027 مسيحيا، من مجموع سكان القطاع البالغ قرابة مليوني نسمة، وذلك في ظلّ الأوضاع الاقتصادية والسياسية المتردية في القطاع.

ومن الواضَح أن الحرمان من السفر. لم يقف عائفًا أمام المسيحين في غزة من الاحتفال بطقوس العيد، والتي تبدأ من الصلاة في كنيسة القديس بيرفيرويس بحي الزيتون جنوب شرق مدينة غزة.

وعن هذه الطقوس قال الحفيد منتصر: "بعد صلاة العيد في الكنيسة. نهنئ بعضنا وكل منا يذهب لبيته لاستقبال الضيوف (...) عادة لا يمكنك تفريق المسيحي من المسلم خلال جلسة المعايدة فالجميع يهنئ الاخر ونتبادل الحلويات والكعك الذي تعده أمي وتُصر على إرسال بعض منه للجيران".

يشير منتصر إلى أنه يعقب استقبال الضيوف، زيارة الأرحام وتقديم العيدية وتوزيع الحلوى والهدايا على الأطفال، وقال ضاحكاً: "حتى أنا لا أتردد في أخذ العيدية من جدتي التي تحرص على تقديمها لنا جميعا".



وتحتفل الطوائف المسيحية التي تعتمد التقويم الغربي (من بينها الكاثوليك) بعيد الميلاد يوم 24 ديسمبر/ كانون أول من كل عام، بينما تحتفل الطوائف التي تعتمد التقويم الشرقي (بينها الأرثوذكس) بالعيد يوم 7 يناير/كانون ثاني.

الأجواء ذاتها تعيشها نور عياد (32 عام) وهي مسيحية وأم لثلاثة أطفال تعيش في غزة، التي تحدثت عن طقوس عيدها، وقالت: "الاحتفال بالعيد ليس بتزين الشجرة فقط بل هناك أكلات تُطهى لاستقباله ومنها البربارة التي يطلبها منّا جيراننا المسلمين دوما رغم بساطة إعدادها فهي تتكون من القمح وتُزين بالحلوى والمكسرات؛ إلا أن مذاقها في العيد له نكهة خاصة".

ولاتزال صورة جيرانها المسلمين حاضرة في ذاكرتها وهم ينتظرونهم بعد عودتهم من الكنيسة لمعايدتهم، وتعلق ضاحكة "صحباتي كانوا بستنوا العيد ليأكلن البربارة والحلوى اللذيذة"، معلقة: وحتى اليوم حين تعد أمي البربارة التي تعلمت اتقانها من جدتي يكون النصيب الأكبر لأصدقائنا وجيراننا المسلمين.

ولأكلة البربارة حكاية مع "نور" منذ صغرها فقد كانت تنتظر وقت طهي جدتها لأبيها "فيرا"، حيث كانت الأخيرة تطهوها على "بابور الكاز"، وبمجرد أن تلمح الصغيرة المكسرات والحلويات التي تتزين بها الصحون، تلهي جدتها وتأخذ الكثير لها ولصديقتها اللواتي كن ينتظرنها. تعلّق: "حين كنت صغيرة لم أميز هويتي الدينية، أو أشعر بفرق في شيء، حيث يعيش الجيران كعائلة واحدة والمناسبات جميعها مشتركة، حتى في رمضان وعيدا الفطر والأضحى جميعنا يتبادل الأطباق الشهية، وعندما كبرنا وفهمنا اكتسبنا احترام الآخر وعلمناه لأولادنا".

عائلة عياد هي إحدى العائلات المسيحية الكبرى في قطاع غزة وغيرها الكثير، أما تاريخيًا، فيعود تاريخ وجود

المسيحيين في قطاع غزة إلى عصورٍ قديمة تمتد للقرن الرابع الميلادي. حيث كانت غزة واحدة من المناطق التي زارها الرومان قبل تحول الإمبراطور قسطنطين إلى المسيحية واعتمادها الديانة الرسمية للإمبراطورية الرومانية في ذلك العصر.

أما حديثًا. نرى أنّ المسيحيون في القطاع يصنفون ضمن ثلاثة أقسام، فمنهم من كان يُقيم في غزة منذ القدم، وجزء آخر هاجر إليها إبان النكبة الفلسطينية عام 1948، وجزء أخير جاء مع الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات خلال عودته إلى غزة مع قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994.

ويحتفل هؤلاء المسيحيون الذين يتبعون لطائفتي الأرثوذكس والكاثوليك، بعيد الميلاد المجيد، وفق طقوسهم الموحدة. وبالعودة إلى السيدة "عياد" التي استذكرت لحظات العيد الآسرة في الصغر إذ كانت تشتري ملابس جديدة وتُعلَقهم على الخزانة، وتظل طيلة الليلِ تتفقدهم بلهفة كما يفعل صغارها اليوم.

وقد كان أكثر ما يُبهر السيدة عياد عند ذهابها للصلاة في الكنيسة هو الشجرة المُزينة بالكرات الحمراء، فيما هي تنتظر طيلة الوقت انتهاء الصلاة ليخرج عليهم بابا نويل يقدم الهدايا.

لكن عياد تُفتقد اليوم زيارة بيت جدها لأمها في طولكرم، وقالت، "كنا نذهب للعيد هناك ونزور جدتي وأخوالي وعماتي الذين أصبحت أقضي العيد للعام الثالث بالاتصال عليهم ومعايدتهم على الهاتف فقط"، ورغم بُعد المسافات تحاول صنع جو من البهجة فتعايدهم وهي تقول "كل عام وأنت وعيدتك بألف خير"، فيردوا: عيديتك محفوظة حين تحضري مع أولادك. وتختم قولها "يوم العيد مميز للجميع لكن عيدي الحقيقي بوجود حيرانا المسلمين المهنئين لنا".

مرضى البهاق يُكابدون الأذى النفسى والمجتمعي



كتبت: ميساء أبو زكري

أبو الألوان ً هذا اللقب الذي أصبح ملازمًا للطالب أحمد سرحان (8 سنوات). وينعته به زملائه بعدما أُصيب بمرض البهاق: محاولين عدم الاختلاط به خشيةً العدوى، فيما يُعاني الصغير ظروفًا نفسيةً سيئة بسبب ذلك: أدت إلى تدني تحصيله الدراسي.

ويُعرَّفُ البهاق بأنَّه مرضَ يتسبب بظهور بقع يفقد فيها الجلد لونه. فعادة ما يزيد حجم هذه البقع وانتشارها مع الوقت: وهو يحدث بسبب موت الخلايا التي تُنتِج الميلانين أو توقفها عن أداءٍ وظيفتها.

على إثرِ إصابة سرحان بمرض البهاق فإنَّه كثيرًا ما عاد من المدرسة باكيًا لوالدته التي لاحظت زيادة تذمره من المدرسة. تقول "ظَهَر تَغيُّر على لون بشرة أحمد في سنّ الخامسة بعد قصفٍ إسرائيلي لمنزل جيراننا".

تردف في حديثٍ لـ 'آخر قصّة'، 'عندما بدأ المرض بالظهور في أجزاء جسده، كان فوق العينين وأسفل الشفتين، ثم انتشر سريعًا في أنحاء أخرى مختلفة'.

ورغم أنّ البهاق مرضٌ غير مُعدي. وفق مختصون. إلا أنَّ والدة أحمد تشير لمعاناته من تنمر وسخرية زملائه في الفصل ورفضهم الجلوس بجانبه: ما تسبب له بعزلةٍ دائمة إذ يرفض الخروج في الأماكن العامة مُفضلًا المكوث في البيت معظم الوقت.

يمارس المجتمع ضغوطًا نفسيًا على هذا الطفل رغم أن قانون الطفل الفلسطيني يحفظ له حقه في التمتع بحقوقه كاملة دون تمييز. وفق القانون رقم (7) لسنة 2004

ونضت المادة (3) فيه على أن "يتمتع كل طفل بكافة الحقوق الواردة في هذا القانون دون تمييز بسبب جنسه أو لونه أو جنسيته أو دينه أو لغته أو أصله القومي أو الديني أو الاجتماعي أو ثروته أو إعاقته أو مولده أو والديه. أو أي نوع آخر من أنواع التمييز".

وقد حاولت والدته معالجته من خلال عرضه على أكثر من عيادة جلدية حكومية لكنها كانت تصطدم دائمًا بشُح الأدوية المتاحة فيها وتكاليفها الباهظة. تقول: "علاج أحمد يستمر منذ ثلاثة أعوام ومشوار علاج أحمد إلى اليوم. في كل مرة أذهب لطبيب جلدية يكتب قائمة طويلة من العلاجات فأدور على الصيدليات لتوفيره لأنه لا يوجد إلا في أماكن محددة".

أما عن مدى انتشار مرض البهاق، فإنّ الطبيب المختص في الأمراض الجلدية رائد أبو سرية. يقول إنّه لا يوجد إحصاءات حول انتشاره في فلسطين أو قطاع غزة، لكن عالميًا يتراوح متوسط انتشاره بين 0.5% إلى 2% من سكان العالم. ويُقدِّر العدد الإجمالي للأشخاص الذين يعانون البهاق بحوالي 65 - 95 مليون شخص في جميع أنحاء العالم.

يُقدِّر أبو سرية أسباب هذا المرض التي تُعد نفسية بالدرجةِ الأولى، مشيرًا إلى أن البهاق يحدث فجأة بسبب ضعف الجهاز المناعي أو التعرُّض لصدمة أو عوامل نفسيّة أخرى، وذلك ما حدث تمامًا مع رؤيا أبو عامر (21 عامًا) التي أصيبت به بعد صدمة وفاة أخيها.

نتيجةً لهذه لصدمة وفاة أخيها التي تعرضت لها رؤيا قبل نحو ثمانية أعوام، اضطرت أن توقف تعليمها الدراسي هربًا من نظرات الناس وتنمر زميلاتها عليها، تقول: "انتقلت من مدرسة لمدرسة وكان السؤال الذي يؤذى قلبي هو لماذا وجهك فيه بقع بيضاء؟"

لذلكُ، فضَّلت أبو عامر العزلة وتحمَّل الهمز واللمز بين الحين والآخر، إضافة إلى الأسئلة الفضولية التي يُقحمونها في خصوصياتها، ونظرات الشفقة والاشمئزاز التي تعطيها شعور أنّها منبوذة، خاصّة في ظلّ عدم قدرة عائلتها على علاجها نتيجة ظروفهم الاقتصادية الصعبة، إذ أنَّ والدها لا يعمل وحاله حال الكثير في قطاع غزة فقد بلغ عدد العاطلين عن العمل 378 أَلفًا في الرّبع الأول من 2022؛ بواقع 244 ألف في قطاع غزة، و134 ألف في الضفة الغربية، حسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

وتتوسط تكلفة علاج مرض البهاق في قطاع غزة المئتي شيكل شهريًا، وذلكُ بحسب درجته ومدى ًانتشاره في جسم المريض، فيما تتنوع الطرق العلاجية ما بين مراهم وإبر وعلاجات موضعية أخرى، وفق أبو سرية، الذي

أفاد بأنَّها متوفرة صيدليات محدودة لقلَّة الطلب عليها. وحول سؤالنا إذا كان هناك علاج نهائي وتام للمرض، قال لـ "آخر قصة": "من الممكن أيّضًا انتزاع الخلايا المُصابة وزرع خلايا سليمة ولكنها باهظة الثمن، كما تتوقف نسبةً نجاح العلاج على عمر المريض وصحته النفسية ومدة ظهور المرض على جسم المُصاب".

والبهاق مرض غير مُعدٍ ولا يُهدِد حياة المريض لكنه قد پسببه له التوتر ويجعله يرى نفسه بصورةٍ سلبية، بحسب أبو سرية، الذي اتفقت معه المختصة النفسية نهي الشنطي، فقالت، "من الضروري جدًا توفر الدعم النفسي لمرضّى البهاق باستمرار في محيطهم الخاص لتعزيز ثقتهم بنفسهم".

كما أنَّ محاولة دمج هذه الفئة من المرضى مع الآخرين بطرق عديدة وتوعيتهم بأسباب مرضهم وأنهم ليسوا فئة منبوذة؛ بل جزءًا لا يتجزأ من هذا المجتمع، ستعمل على تحسين ظروفهم النفسية شيئًا فشيئًا، وفق الشنطي، التي دعت إلى وقف التنمر على هؤلاء المرضى وتقبل اختلافهم.



عاملات يُعانِين أشكالاً من التحرش في أروقة العمل



كتىت: خلود نصار

"الموضوع بدأ بتلميحات اعتقدت أنّها عادية في البداية" بهذه العبارة استهلت الشابة هند أسامة (اسم . مستعار) قصتها مع حادثة تحرش عانت على إثرها مشاعر خوف وصدمة كبيرين لفترة طويلة.

وكانت هند التي تجاوزت الخامسة والعشرين من عمرها، قد توجهت لإحدى مؤسسات الإعلام لتتلقى تدريبًا على يد أحد زملائها في المهنة، إذ وصفته بـ "المرموق" فلم تسعها فرحتها عندما عرفت أنّه سيشرف على تدريبها لكفاءته ومهارته.

أيام محدودة حتى خاب أملها بعدما لاحظت تصرفاته غير السويّة في عدة مواقف متكررة، تقول "هو يكبرني سنًّا ومركِزًا فكنت أعامله باحترام وذوق عاليين؛ لكن كلامه كان غالبًا ملىء بالتلميحات التي سرعان ما تطورت لتواصل ليلي عبر الانترنت وأسئلة تخدش الحياء حول شكلي ولباسي في المنزل".

كان الشخص ذاته يتجاهل وجود هند في المؤسسة ويتعامل معها عند اجتماع العاملين كأنَّه لا يعرفها؛ ما أثار لديها شكوكًا وتخوفات حول نواياه، إلى أنْ تفرد يها خلال متابعته لعملها وتقديمه بعض الملاحظات التطويرية، ووضع يده على يدها بقوة مع سيل من كلمات الحب غير المتوقعة؛ الأمر الذي دفعها للُخروج من المكان بلا عودة.

قد يبدو أن قصة هند انتهت هنا لكن الفتاة التي واجهت من زميلها تحرشًا جسديًا ولفظيًا، تواصلت مع مختصة نفسية، إذ عانت في تلك الفترة من حالة اكتئاب، كما امتد معها الخوف الشديد من التعامل مع الرجال عامةً أو الذهاب لأماكن مختلطة ومغلقة أو التقديم على وظائف لفترة طويلة؛ ما يعنى أثرًا نفسيًا لم يسهل

حالات عديدة من النساء العاملات تعرضن للتحرش على اختلاف أنواعه في أروقة العمل، وكان لدى بعضهن الوعي لمراجعة العيادات النفسية وأخريات لم تخرج قصصهن خارج حدود غُرفهن ووسائدهن ودموعهن الليلية؛ لخوفهم نظرة المجتمع الذي غالباً ما يُلقى اللوم على الفتاة ومظهرها دون معرفة التفاصيل في حال انتشار أيّ قضية.

وكانت رصدّت جمعية عايشة لحماية المرأة والطفل، خلال تقارير صادرة عن الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين خلال عامى 2020 و2021، عدد الحالات التي تعرّضت للعنف والتحرش الجنسي وقد بلغت 310 حالة، من ضمنهم 3 حالات اعتداءات جنسية في أماكن العمل، وفق منسقة العيادة القانونية في الجمعية هبة الدنف.

بشيء من التخصيص. ظهر في ورقة بحثية صدرت عن مركز شؤون المرأة عام 2022. معنونة بـ "التحرش الجنسي في أماكن العمل: داخل المؤسسات الأهلية والخاصة". واستُخدمت فيها عينة على عدد (602) ضمن مجموع الأدوات البحثية المستخدمة. أنَّ التحرش اللفظي كان أكبر أنواع التحرش انتشارًا وبلغ 30%. وجاء غير اللفظي على نسبة مُقاربة بواقع 29%. فيما بلغت نسبة الجسدي من بفيّة الأنواع 25%.

نتيجة لهذه الممارسات غير اللائقة في أماكن العمل. تقع آثار نفسية عميقة تُشير إليها المختصة النفسية فلسطين باسين. التي إوضحت أنَّ المرأة التي تتعرض لتحرش في بينة العمل تُعاني مشاعر اكتئاب ودونية ولوم للنفس خاصة وأنَّ مجتمعنا مازال يُعاملها على أنّها السبب في أيَّ انتهاك تتعرض له ويُوجِه لها الاتهام قبل أن تُحاسَب المُتحرش.

وقالت ياسين في مقابلة مع 'آخر قصّة'. 'إنّ المتحرش شخص لديه ميول انحرافية ومشاعر نقص وعدم اشباع للرغبات، وإذا وقعت الجريمة فلا تبرير لها مهما كانت الحالة النفسية للجاني. حتى وإن ثبتت لديه مشاكل نفسية تدفعه لأفعال كالتحرش وفي هذه الحالة وجت عقابة في مصحة نفسية وليس تركه دون عقاب'.

في المقابل. يصعب على المرأة تجاوز حادثة من هذا النوع بسهولة. فهي تحتاح لعلاج نفسي بيداً من 3 شهور على الأقل ويمتد بحسب حجم الثر, وذلك ضمن جلسات تفريغ ودعم لمدة 40- 45 دقيقة أسبوعيًا، بحسب ياسين. إذ أقدت على أنَّ وجود بينة داعمة يُسهَل العلام والشهور العلاج أكثر من تواجدها في بينة هادمة تُلقي عليها اللوم والشهور بالذنب. وبيّنت ياسين أنَّ معظم الحالات التي تعاملت معها حدثت في بيئات العمل من أشخاص ذوو منصب إداري استغلالًا لحاجة العاملت في ظلّ ارتفاع معدلات البطالة في قطاع غزة، ونوّهت إلى بد خلال علاج مشكلتها خاصة في حمايتها والحفاظ على سرّية ما تمر به خلال علاج مشكلتها خاصة قضايا التحرش، إذ تُعد هذه المراكز سبيئًا مهمًا لتخطى هذه المراكز سبيئًا مهمًا لتخطى هذه المواكز

ورغم وجود دراسات وإحصاءات تشير إلى وقوع ضرر على المرأة لكن الدنف تؤكد على أنَّ القانون لم يذكر التحرش ضمن بنوده بوضوح. إذ فالتك: التحرش كمصطلح يغيب عن المنظومة القانونية تعريفاً أو عقوبات. وهذا يقف حائلاً دون اتخاذ العقوبات ضدَّ المتحرشين. عقوبات. وهذا يققوبات ضدَّ المتحرشين. 36: يُجرِّم هذا القانون العقوبات الفلسطيني رقم 16 لعام 1960، المادة رقم 36: يُجرِّم هذا القانون جرائم الاغتصاب وهتك العرض وخدش الحيال العام، لكنه بحسب الدنف، لم يتطرق لهذه الجرائم ضمن بيئة العمل وتحدث عنها باعتبارها جرائم تخدش الحياء العام في الطريق العام أو بمعنى لم يكن هناك تخصيص لارتكاب مثل هذه الأفعال في بيئة العمل باعتبارها ظرفًا مُشدَدًا. ووفق الدنف، فإنَّ النصوص المُتعلقة العلم باعتبارها ظرفًا مُشدَدًا. ووفق الدنف، فإنَّ النصوص المُتعلقة بيئات العمل الفلسطيني رقم (7) لعام 2000 وقانون الخدمة

لم تنشر أي مواد مُتعلقة بالتحرش الجنسي في أماكن العمل. كما أنَّ مدونة السلوك الخاصة بالوظيفة العامة تخلو من أي اشارة لها: ونتيجةً لذلك فإن مؤسسات المجتمع المدني أقرّت مدونات سلوك تُشير بوضوح إلى منع التحرش في بيئة العمل لكن الأمر يتعلق في حدود المؤسسات المدنية فقط ولم يُعمَم على المستوى الرسمي. وبحسب المعايير الدولية. هناك اتفاقية للقضاء على العنف والتحرش في العمل. حسبما أفادت الدنف التي ترى أنّه من الواجب على دولة فلسطين تحسين القوانين لتبني هذه الاتفاقية بحيث تصبح تشملها كافة القوانين الفلسطينية وبما يتضمن وجود مساعلة من خلالٍ أدوات حقيقية وعقوبات رادعة تحدّ من التحرش في مساعلة من خلالٍ أدوات حقيقية وعقوبات رادعة تحدّ من التحرش في بيئة العمل وتُمكّن النساء من استخدام وتفعيل أدوات الشكوى

كما عرّف مؤتمر العمل الدولي الاتفاقية 190 "العنف والتحرش" في عالم العمل إلى مجموعة من السلوكيات والممارسات غير المقبولة أو التهديدات المرتبطة بها. سواء حدثت مرة واحدة أو تكررت. وإذا كانت تهدف أو تؤدي أو يحتمل أن تؤدي إلى إلحاق ضرر جسدي أو نفسي أو جنسي أو اقتصادي. وتشمل العنف والتحرش على أساس

ومتابعتها.

وأقرَت الاتفاقية أنّ بحق كل إنسان التمتع بعالم عمل خالٍ من العنف والتحرش. بما في ذلك المبني على أساس نوع الجنس أو إساءة لحقوقه، وأوضحت أنّ هذه الظاهرة يُمكنها تشكيل انتهاكًا للإنسان. باعتبار أنّها تهديد لتكافؤ الفرص وظاهرة غير مقبولة تتنافى مع العمل اللائق، كما بينت أهمية وجود ثقافة عمل تقوم على الاحترام المتبادل وكرامة الإنسان لمنع العنف والتحرش.

بدورنا توجهنا في 'آخر قصّة' إلى مدير عام الشؤون القانونية في المجلس التشريعي، أمجد الآغا، الذي وافق الدنف وقال إنَّه لم يرد في قانون العقوبات الفلسطيني 74 لسنة 1936 الساري المفعول في قطاع غزة منذ ذلك الحين وإلى اليوم، أي مادة تنص على مصطلح التحرش.

إلا أنّ التغا عزا ذلك إلى وجود بعض مواد قانونية قد تُطابق نفس المعنى: ولكن لابد من تفريق أنواع التحرش لمعرفة المادة التي قد تنطبق على الجريمة. لكنه أكّد على أنّ بيئة العمل تفتقد لوجود أيّة نصوص قانونية تتعلق بالتحرش تحديدًا.

بناءً على ذلك، طالب حقوقيون القانون الفلسطيني بتضمين مصطلح "التحرش" كجريمة فساد خاصة أن التحرش" كجريمة فساد خاصة أن الوظيفة العامة. على اعتبار أنّه أحد أشكال استغلال السلطة والصلاحيات. وإساءة استغلال قوة الموظف المتاحة للأغراض جنسية. وهو ما وصفته الدنف بأنّه أخطر أشكال الفساد الممارس ضمن الوظيفة العامة أو الخاصة.



لأكثر من تسع ساعات في اليوم تعمل فاطمة رزق، في قسم النظافة بمجمع الشفاء الطبي غرب مدينَة غزة، دوِّن أن تكترث ُلمعاناتها النفسية وإرهاقها ُالجسدي الكبيرين، وهي تترك أبنائها السبعة يوميًا للعمل هنا مقابل راتب غير مُجدى ولا منتظم، لكن الحاجة تَّانت الدافع الأُكبر دومًا خلف كل هذا،

وتعمل الخمسينية رزق هي وغيرها من العاملين في النظافة داخل أروقة المستشفيات والمراكز الصحية في ظروفِ "خطرة" نتيجة عدم توفر وسائل الحماية من المخلفات الطبية، وعلى الرغم من ذلك فإنّ السيدة ُ رزق تبدو لا تولى اهتمامًا لذلك كثيرًا بقولها: "العمر واحد والرب واحد، المهم ما يتأخروا في الراتب".

مستشفيات غزة بيئة عمل غير عادلة لعمال النظافة

كتبت: ميساء أبو زكرى

وهي تُشير بذلك إلى عدم نيلها وزملائها الراتب الشهري المُقدّر لها بـ (500 شيكلًا) أيّ نحو (150 دولار فقط). شهريًا بانتظام؛ الأمر الذي يجعلها عُرضة لشفقة ذوى المرضى، وفق قولها، الذين يقدمون لها المساعدات المالية من حين لآخر، فيما هي تقبل مُرغمة تحت سيف العوز والفاقة.

إنّ عدم انتظام الراتب يُخالف ما نصَّ عليه قانون العمل الفلسطيني رقم (7) لسنة 2000، في المادة (82) الذي أكَّد على "وجوب دفع الأجر للعامل بالنقد المتداول قانونًا شريطة أن يُدفع وفقًا لأيام العمل ومكانه، وفي نهاية كل شهر للعاملين بأجر شهري، كما لا يجوز تأخير دفع أجر العامل أكثر من خمسةٍ أيام من تاريخ الاستحقاق".

وقالت رزق والحزن يعتريها، في مقابلةٍ مع "آخر قصة"، "يعرض عليّ أهالي المرضى أحيانًا 20 شيكل وأحيانًا أقل أو أكثر، مقابل اهتمامي بمريضهم ونظافة وترتيب سريره، فأقبل لأننى محتاجة وهناك أطفال في البيت ينتظرون قدومي غير فارغة اليدين".

هذه الْأسباب أيضًا أو غيرها في ظروفٍ مُشابهة يعيشها 900 عامل/ة من العاملين في قطاع النظافة داخل المنشآت الصحية، إذ يُوظَفوا عن طريقَ شركات نظافة خاصة موزعة على كافة محافظات قطاع غزة بواقع 83 مركز صحى ومستشفى، وذلك بحسب شبكة أريج للتحقيقات الاستقصائية.

ومن هؤلاء أيّضًا "مريم" التي تعمل بجانب فاطمة، وهي شابة لم تتجاوز الرابعة والثلاثين من عمرها، لكنها كما قالت، "صحيح أنا غير متزوجة لكني المعيل الأساسي في الأسرة، فهل يعقل أن أتقاضى راتب 700 شيكلًا كل شهرين أو أكثر مقابل هذا العمل وهو بالكاد يكفيني أجرة مواصلات من بيتي للمستشفى".

في الواقع، رفضت مريم المقابلة بدءًا ثم وافقت بشرط ألا تكشف عن هويتها، وذلك خوفًا من الفصل، تقول "يتأخر حصولنا على الراتب وقد يصل إلى 6 شهور، ولكن لمن نشكو؟ بالتأكيد نخشى الفصل ولا يوجد أمامنا بديل".



وحول الدور الرقابي لوزارة العمل لقيام هذه الشركات

بمسؤولياتها تجاه العاملين، قال مدير دائرة شروط

العمل في الوزارة حسين حبوش، إنَّ القانون

الفلسطيني غير مُطبق فالوزارة لا تُخالف هذه

الشركات نتيجة قصورها في تسديد مستحقات العاملين ولا تُلزمها بتقديم ضمانات وتأمينات بنكية؛

تبعًا للأوضاع الَّاقتصادية التي تُعانيها نتيجة نقص

فيما قال مختصون إنَّ هذه الأزمة الممتدة منذ أعوام.

قد يكون أحدِّ حلولها أن تُراعى وزارة العمل في

المناقصات الجديدة التي تُطرح لُلتعاقد مع شركاتُ

النظافة تطبيق قانون العمل الفلسطيني، إضافة إلى

ضرورة تشكيل جسم نقابي يمثل عمال النظافة في

وإلى اليوم لم تزال هذه المشكلة قائمة دون حلول

عملية سواء من قبل وزارة العمل أو شركات النظافة

الخاصة نفسها، وعلى إثرها يعيش هؤلاء العمال

أوضاعًا اقتصادية سيئة وظروف حياتية قاسية

المستشفيات ويحفظ حقوقهم.

تعمل مريم في هذه المهنة منذ 5 سنوات، ومنذ ذلك الحين تبحث عن بديل عمل آخر يوفر لها ظروف أفضل، لكن عدم تمكنها منّ إكمال تعليمها ضيّق الفرص أمامها، فبقيت على حالها أمام اضطرارها إعالة عائلتها المكونة من 7 أفراد، بينهم اثنين من الأخوة العاطلين عن العمل.عبر سنوات اشتكى عمال النظافة في مستشفيات قطاع غزة من تأخر حصولهم على أجورهم لشهور متراكمة، فيما أعادت الشركات الخاصة ذلك لضعف التمويل، وقال "أبو طارق" مدير إحدى شركات النظافة في القطاع، "إنّ عدم دعم الحكومة للشركات على اعتبار أنها قطاع خاص، وعدم وجود ممول أو جهة داعمة يتسبب في هذه الأزمة".

وافقه الرأى الناطق باسم شركات النظافة في وزارة الصحة أحمد الهندي، قائلًا لـ "آخر قصة": "شركات النظافة التي تُوظِفُ العاملين تعانى أوضاعًا مالية صعبة، بحيث لا تسدد الحكومة المستحقات شهريًا؛ مما اضطر بعض هذه الشركات للإغلاق نتيجة تراكم الديون عليها لصالح التجار".

وقد أصبحت الكثير من شركات النظافة توفر فقط المتطلبات الأساسية للعاملين، وفق الهندي، فيما يعتمد بعضهم على القليل الذي تتلقاه من الجهات الحكومية لضمان استمرار عمل عمال النظافة المستشفيات وحفظ سلامة المرضى.



وفي الوقت الذي تهرب فيه مريم وفاطمة من الوقوع في بثيباك البطالة التي وصل معدلها إلى 47% في قطاع غزة، فإنهن يرضخن لظروفً هذا العمل "غير العادلة" بموجب القانون الفلسطيني الذى وضع حدًا أدنى للأجور بلغ (1.880 شيكلا)، فيما يتقاضى هؤلاء العمال ما هو أقلّ بكثير في معادلة تكون نتيجتها أمران كلاهما مُرّ.





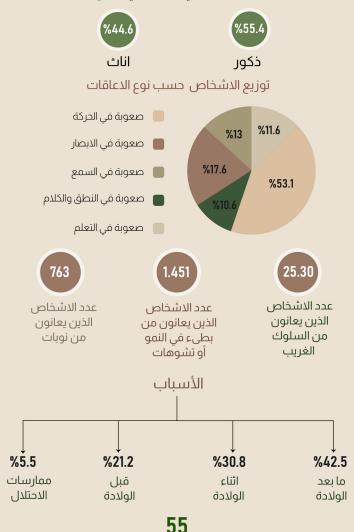




واقع ذوي الإعاقة في غزة بالأرقام

55.022

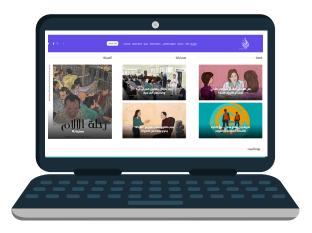
عدد الاشخاص ذوى الاعاقة في قطاع غزة



عدد مؤسسات التاهيل والاعاقة في قطاع غزة

%10 مستوى الخدمات الاساسية المقدمة للاشخاص ذوى الاعاقة





WWW.LASTSTORY.NET تصفح أسهل لمعالجة صحفية عميقة











